



مذكرة مفاهيمية لمنندى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية حول حقوق الإنسان 2022

أوقفوا الإفلات من العقاب: الطريق إلى المساءلة والعدالة

حقوق الإنسان في الأزمات والصراعات

الجهات المشاركة في التنظيم: الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS)، والمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشركات الدولية)، وشبكة حقوق الإنسان والديمقراطية (HRDN)

التواريخ: 14 - 15 ديسمبر

عرض الأسباب والمبادئ:

تُظهر الحرب الدائرة حاليًا في أوكرانيا وسيطرة حركة طالبان على كابول العام الماضي مرة أخرى كيف يُسحق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حالات الصراعات والنزاعات. وهذه النزاعات تُبرز أهمية مساندة منظمات المجتمع المدني (CSOs) في جهودها الرامية إلى بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان ودعم الضحايا وتوثيق الانتهاكات وجمع الأدلة. لذا من الضروري الإقرار بالدور المهم الذي يضطلع به المجتمع المدني لحماية المجتمعات والمؤسسات الديمقراطية من خلال إدانة الانتهاكات والتجاوزات الجسمية المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية (المشار إليه فيما بعد بتعبير "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الأساسية") والسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة. وبسبب طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs)، فقد يصبحون مستهدفين رئيسيين من الجهات الحكومية وغير الحكومية في نضالهم من أجل تحقيق المساءلة والعدالة. وتحتاج منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) الذين يعملون في وسط حالات الصراع والنزاع إجراءات خاصة للحماية يمكن أن ينفذها الاتحاد الأوروبي من خلال آليات الحماية وغيرها. وتضطلع إسهامات المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) بدور فعال في ضمان تقديم دعم فعلي للضحايا وتطبيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة وتوفير الإنصاف للضحايا ومنع تكرار الجرائم.

ينبغي وضع سياسات عامة مناسبة وفعالة لحماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وذلك يشمل المدافعات عن حقوق الإنسان، في حالات النزاع وما بعدها، كما هو مشار إليه في [قرار الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان \(HRDs\) في حالات النزاع](#) وما بعد انتهاء النزاع في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

الدور الذي تضطلع به المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام وكذلك الشباب في منع نشوب الصراعات والتوسط فيها وحلها دور بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم والفعال على المدى الطويل. سيكون منندى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية هذا العام بمثابة

مساحة لمناقشة هذه القضايا وإيجاد حلول لها، وسيضمن دور الاتحاد الأوروبي ضمان المساءلة وتحسين الوصول إلى العدالة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs).

علاوة على ذلك، مع الاحتفال في عام 2022 بذكرى مرور 20 عامًا على دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، فإن منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية هذا العام بمثابة فرصة لكي نتأمل في كيفية إسهام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمجتمع المدني في تقوية دور العدالة الجنائية الدولية وآليات المساءلة الأخرى.

## الأهداف

- تحديد كيف يستطيع الاتحاد الأوروبي حماية وتعزيز منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) في المناطق المتأثرة بالصراعات والأزمات، ودعم دورهم في منع الانتهاكات ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الأساسية ومساندة الضحايا في الوصول إلى العدالة والحصول على التعويضات.
- تسليط الضوء على حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالصراعات والأزمات مثل أوكرانيا وسوريا وليبيا واليمن والقرن الأفريقي والساحل الأفريقي وأفغانستان وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وفلسطين<sup>1</sup> وغيرها من الدول. ولا يُتاح دائمًا لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) في هذه المناطق استخدام المنابر العامة الرئيسية.
- تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني (CSOs) والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والأمم المتحدة والآليات والكيانات الأخرى للحد من ثغرة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم وتعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية والدولية وكذلك عمليات وآليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية الأخرى.
- وضع توصيات ترمي إلى تناول تقديم الدعم الفعلي والعدالة للضحايا والمساءلة ومنع الجرائم في سياسات الاتحاد الأوروبي وبرامجه.
- تحديد كيف يستطيع الاتحاد الأوروبي تنفيذ استجابات إزاء الأزمات الإنسانية والنزاعات تراعي الفوارق بين الجنسين من خلال إعطاء الأولوية بتقديم دعم كلي وعملي للناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتناسلي والانتهاكات المرتبطة بالنزاعات ودعم وصول الناجين إلى العدالة.

## الهيكل: 3 ركائز أساسية للمناقشة

### الركيزة الأولى: منع الإفلات من العقاب - ضمان المساءلة والعدالة

سيناقش المشاركون في إطار هذه الركيزة الدور الرئيسي الذي تضطلع به نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية على الصعيد الوطني في منع الإفلات من العقاب إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الأساسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والنزاعات العنيفة والقمع الاستبدادي. ستركز المناقشات على قيمة العدالة والمساءلة بوصفها جزءًا لا يتجزأ من السلام والتنمية المستدامين. وستبحث المناقشات أيضًا في الحواجز المحددة التي تحول دون وصول المجموعات المهمشة إلى العدالة، كما ستبحث في أنواع خاصة من الانتهاكات مثل العنف الجنسي والعنف القائم على التمييز بين الجنسين والعنف التناسلي وانتهاكات الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (SRHR).

ستغطي هذه الركيزة أيضًا العلاقة بين العدالة والسياسات العامة والمشاركة المجتمعية بغية النجاح في منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الأساسية.

<sup>1</sup> لا يمكن تفسير هذه التسمية على أنها اعتراف بدولة فلسطين وهي لا تخلّ بالمواقف الفردية للدول الأعضاء تجاه هذه القضية

جوانب رئيسية مزعم مناقشتها:

- النهوض بسيادة القانون لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز النظم القضائية الوطنية وتعزيز إقامة العدل بنزاهة وفعالية وتعزيز سبل الانتصاف من الانتهاكات السابقة. دور الاتحاد الأوروبي في دعم العدالة القائمة على حقوق الإنسان والعدالة المراعية للمنظور الجنساني على المستوى العالمي والمتفقة مع مبادئ عدم الإضرار والمراعية لظروف النزاع.
- تساهم العدالة الانتقالية في منع الإفلات من العقاب من خلال التصدي بشكل شامل لأسباب وتداعيات الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والممارسات الجائرة العامة. ولا تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب فحسب، بل أيضًا إلى الاعتراف بالضحايا وتعويضهم وتعزيز الثقة وتوطيد سيادة القانون والإسهام في تحقيق المصالحة. التحديات الشائعة التي تواجه منع الإفلات من العقاب وضرورة إدخال تغييرات تحويلية داخل المجتمع.
- دور منظمات المجتمع المدني (CSOs) وجماعات الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في النهوض بنظم العدالة الفعالة وتعزيزها والوصول إلى العدالة ومبادرات المصالحة المتنوعة لمنع الإفلات من العقاب وضمان المساءلة.

### الركيزة الثانية: الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في حالات الأزمات والنزاعات

ستركز هذه الجلسات على سياقات الصراع والنزاع والمظالم التي تعرض لها الضحايا جراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الأساسية. كما ستبحث المناقشات في كيفية التصدي ومنع الإجراءات التي تتخذها الجهات الحكومية وغير الحكومية لنزع الشرعية من نشطاء العدالة والمدافعين عن حقوق الإنسان أو تجريمهم أو إطلاق حملات تشويه لاستهدافهم في مناطق الصراع والأزمات. وهي ملحة بوجه خاص في أوكرانيا وسوريا واليمن وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا على سبيل المثال.

جوانب رئيسية مزعم مناقشتها:

- سبل دعم منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) للدعوة إلى تحقيق العدالة ولتوثيق الانتهاكات لإمكانية استخدامها في عمليات المناصرة والعدالة والمساءلة المختلفة سواء للمعاونة في الملاحقات القضائية أو التعويضات أو تقصي الحقائق أو إجراءات كشف الحقيقة أو في عمليات إعادة الإعمار وإعادة إضفاء الطابع المؤسسي على المستوى المحلي أو الدولي، بطرق تراعي الفوارق بين الجنسين وتستجيب لحقوق الضحايا وتعزز سيادة القانون وتسهم في إيجاد حل سلمي وبناء السلام.
- الدعم العالمي المقدم لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) ومساعدتهم (بما في ذلك الناجين وأسر الضحايا) في حالات الصراع بما في ذلك الضمانات اللازمة لمواصلة القيام بعملهم بنجاح والدعم النفسي والاجتماعي ومواجهة الروايات التي تهدف إلى النيل من مشروعية عملهم.
- كيف يمكن للدول وينبغي عليها إعطاء الأولوية في وضع سياسات عامة وفعالة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، ودور الاتحاد الأوروبي في تعزيز مثل تلك التشريعات والسياسات. ينبغي أن يتضمن المنع إجراءات لتعزيز المجتمع المدني وزيادة استقلاله الذاتي بما في ذلك إلغاء القوانين التي تحد من حيز المجتمع المدني وإنشاء منصات أو إقامة تحالفات أو إنشاء شبكات ومنتديات وتهيئة بيئة مؤاتية.
- تحديد نهج محدد يركز على الضحايا بما في ذلك توفير الدعم العملي إلى ضحايا العنف من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) وانتهاكات الحقوق في البلد أو في زوايا محددة في المنفى مثل العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والعنف التناسلي وانتهاكات الحقوق في النزاعات والأزمات ودور الناشطين الشباب في المساهمة في ضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

## الركيزة الثالثة: آليات المساءلة الدولية

يشمل نطاق آليات المساءلة الدولية المحكمة الجنائية الدولية، وهي الركيزة القضائية لنظام روما الأساسي. وعند الحديث عن مسؤولية الدولة إزاء الجرائم الدولية قد يشتمل أيضًا على محكمة العدل الدولية ونظم حقوق الإنسان الإقليمية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتضطلع أيضًا المحاكم الخاصة والآليات المهجنة والمحاكم المختلطة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) بدور رئيسي في الدفاع عن سيادة القانون ومساءلة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان والتحديات عليها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية. وتدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) ضمن أمور أخرى عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من أجل رصد امتثال الدول الأطراف للمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وغيرها من الآليات التي ترمي إلى إثبات الحقيقة أو المساهمة في العمليات الخاصة بالمسؤولية الجنائية الفردية مثل لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وغيرها من آليات التحقيق والرصد التي وضعها مجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، مازالت التحديات المتعلقة بالموارد المالية طويلة الأجل والإرادة السياسية لدعم العدالة النزيهة والمستقلة قائمة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى وجود فكرة الانتقائية في إقامة العدالة، ما يضعف مصداقية نظام العدالة الدولي.

ستوفر هذه الركيزة مجالاً للنظر في آليات المساءلة القائمة وكيف يمكن أن يتم تيسير عملها، وذلك يتضمن كيفية ضمان المساواة في الوصول إلى القانون باستخدام أفضل الممارسات ونهج ابتكارية إزاء المساءلة.

جوانب رئيسية مزعم مناقشتها:

- سبل دعم آليات المساءلة المختلفة من المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا والآلية الدولية المحايدة والمستقلة لميانمار ولجان التحقيق.
- تبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني (CSOs) والجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي العاملين في حالات قيد التحقيق أو الجلسة الأولية أمام المحكمة الجنائية الدولية (ICC) (تبلغ 20 حالة في الوقت الحالي في 17 بلدًا).
- دور منظمات المجتمع المدني (CSOs) والاتحاد الأوروبي في المساهمة في هذه الآليات من خلال رصد وجمع المعلومات والدعاوى القضائية والدعوة إلى جانب ضمان الدعم المالي والسياسي والمساواة في الوصول إلى القانون وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs).
- النهج المتبعة إزاء الولاية القضائية العالمية وتجارب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحديات من مختلف المناطق (غواتيمالا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وفلسطين وسياقات أخرى).

## المشاركون:

القائمة الكاملة للمشاركين وأعضاء الهيئة ستحظى بموافقة الجهات المشاركة في التنظيم (بمدخلات من وفود الاتحاد الأوروبي). حوالي 200 مشارك بالإضافة إلى ممثلي من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وخصوصًا في المناطق المتأثرة بالصراعات والأزمات: نائب الرئيس/الموارد البشرية، المفوضة أوربيلينين، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان، أعضاء شبكة حقوق الإنسان والديمقراطية، أعضاء البرلمان الأوروبي، ممثلي الدول الأعضاء، خبراء الأمم المتحدة (مثل المقررون الخاصون للأمم المتحدة وأعضاء آلية المساءلة)، ممثلو المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والسلطات الوطنية والهيكل الإقليمي/العالمي لحقوق الإنسان.

سيتم تحديث منصة الحدث باستمرار على: <https://www.eu-ngoforum2022.eu>

وثائق المعلومات الأساسية

منتدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الخامسة عشر: المساعلة بروكسل 5-6 ديسمبر 2013

مذكرة مفاهيمية: <http://www.15th-ngo-forum.igo.sk/downloads/Agenda%2015th%20EUNGO%20Forum.pdf>

جدول أعمال: [http://www.15th-ngo-forum.igo.sk/downloads/Concept%20Note%20FORUM%20\(A+B%20sections\).pdf](http://www.15th-ngo-forum.igo.sk/downloads/Concept%20Note%20FORUM%20(A+B%20sections).pdf)